الملحق رقم (١)

توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي

التوصيات العامة

بحمد الله تعالى انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي في مكة المكرمة فيما بين ٢١ الى ٢٦ من شهر صفر سنة ١٣٩٦هـ، الموافق ٢١ الى ٢٦ من شهر فبراير سنة ١٩٧٦م، بدعوة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وتنظيم كلية الاقتصاد والادارة.

ولقد تدارس المؤتمر جميع البحوث والدراسات التي قدمت اليه حول الموضوعات الآتية:

١ - مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي.
٢ - حصر مراجع الاقتصاد الاسلامي وتمحيصها.
٣ - نظريتا الانتاج والاستهلاك في مجتمع اسلامي.
٤ - دور الدولة الاسلامية في الاقتصاد.
٥ - التأمين في اطار الشريعة الاسلامية.
٦ - البنوك بلا فوائد.
٧ - الزكاة والسياسة المالية.
٨ - التنمية الاقتصادية في الاطار الاسلامي.
٩ - التعاون الاقتصادي بين الأقطار الاسلامية.

وان المؤتمر ليعبر عن الارتياح لمستوى تلك الأبحاث والمناقشات الايجابية البناءة التي أسهمت في اثراء تلك الموضوعات، وتوضيح معالم هذا العلم وقضاياه الكبرى.

ويؤكد المؤتمرون الحاجة الى استمرار البحث في جوانب الاقتصاد الاسلامي وتعميقه وتنظيمه، والى قيام تعاون مخطط بين الباحثين من ارجاء الأرض كافة لتحقيق هذه الغاية.

ان الحضارة المعاصرة بشقيها: الرأسمالي الفردي، والماركسي الجماعي، رغم ما حققته من انجازات مادية، قد انتهت بالإنسان ومجتمعات تلك الحضارة الى الصراع

والتمزق والقلق والضياع، واستبدت «التكنولوجيا» بسلام الإنسان وأمنه واستقراره.

وان الأمة الاسلامية التي عانت عدة قرون من الاستعمار والتخلف، وخضعت شعوبها لكل ألوان التقليد والتبعية، قد أدركت في وضوح حاجتها الى الأصالة الاسلامية في الفكر والتطبيق، التي تحقق معنى وجودها وتطلق طاقاتها، وتحرك حوافزها، وأن عليها أن تضع كل جهدها الإيجابي البناء في تبين الطريق وقفز حواجز التبعية والتقليد، ان شاءت ان تنقذ نفسها من براثن التخلف والضعف والهوان، وأن تأخذ مكانها القيادي في هداية البشرية.

ولقد اتفق المؤتمرون على أن الاسلام - وهو عقيدة تحدد صلة الانسان بالله وشريعة تكفل مصالح العباد وتنظم كافة شئون الحياة - يعنى بالأمور المعاشية وبشئون الاقتصاد، ويرعاها رعايته لسائر أمور المسلمين.

واتفقوا على أن مجموعة المبادى والأصول والقواعد التي تتناول تنظيم جوانب النشاط الاقتصادي في حياة الفرد والمجتمع، تشكل أسس البنية الاقتصادية، أو هيكل النظام الاقتصادي في الاسلام.

وأكد المؤتمرون أن هذا النظام الاقتصادي يفقد فعاليته اذا كان بمعزل عن الممارسة التكاملية والشمولية للاسلام بكل عطائه للحياة.

ويرى المؤتمرون أن الاقتصاد الاسلامي نظام متميز يقوم على فلسفة اقتصادية محددة، تستند الى عقيدة التوحيد، وله مبادؤه وأسسه وأطره المستمدة من القرآن والسنة.

ويؤكد المؤتمرون أن المسلمين هم أولى الناس باتباع هذا النظام وببذل الجهد في توضيح جوانبه، بدلاً من الجهد السلبي الضائع في محاولات تطويع الاسلام للنظم الغربية التي قادتهم الى متاهات الحلول الزائفة.

ان الاسلام هو السبيل الوحيد لانقاذ البشرية من أزماتها على الصعيد الروحي والمادي والانساني وتصحيح حضارة الاشياء لتصبح حضارة للإنسان. وعلى عاتق المسلمين اليوم تقع مسؤولية القيام بهذه الأمانة وحملها الى البشرية ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف فان المؤتمر قد أقر التوصيات الآتية : -

١ - أن تعنى جامعات العالم الاسلامي بتدريس الاقتصاد الاسلامي ، ورعاية جهود البحث العلمي في مجالاته ، وتوفير الأدوات العلمية اللازمة لخدمته من خلال المكتبات الوثائقية ، ووحدات البحوث ، ومنح التفرغ وإصدار الدوريات وتبادل الزيارات والخبرات ، وتكوين النوادي العلمية والجمعيات .

٢ - أن تضطلع جامعات العالم الاسلامي ومؤسساته التعليمية كافة بدورها وعلى جميع المستويات والتخصصات ، لتصل بدراسة الاقتصاد الى المستوى الذي يجعل منهاج الدراسة الاقتصادية في تلك المؤسسات قائماً على الإطار والمنهجية الاسلامية ، حتى تتكون عقلية ابناء الامة وقياداتها الاجتماعية على أساس من قيم الاسلام وغاياته وتصوراته ، محققة بذلك وحدة العقيدة والفكر والممارسة .

٣ - أن تنشيء جامعة الملك عبد العزيز ضمن جهودها العلمية البناءة في خدمة الأمة والعقيدة والدعوة الاسلامية مركزاً عالمياً لدراسة الاقتصاد الاسلامي ، تتولى الاشراف عليه لجنة عليا لها صبغة عالمية من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين في الشريعة والاقتصاد بحيث يحقق المركز التعاون والتنسيق والمؤازرة العلمية في هذا الحقل ، على المستوى العالمي ، وعلى أعلى مستويات الخبرة والكفاية والامكانات العلمية .

ويتوافر المركز على ما يلي : -

أ - اقامة مكتبة علمية وثائقية تجمع المواد العلمية في مجال الاقتصاد الاسلامي بمختلف اللغات الاسلامية والعالمية ، وأن يقوم بأصدار قوائم علمية بهذه المواد ، عوناً للباحثين في كل بلاد العالم .

ب - القيام باجراء وتنظيم البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد الاسلامي ، وتأليف الكتب الدراسية التي تسد حاجة الجامعات الاسلامية في مجال الاقتصاد ، والتخطيط للدورات التدريبية استجابة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية الاسلامية .

جـ - توفير الامكانات للباحثين المسلمين الزائرين للمركز ، وذلك للقيام بالأبحاث المناسبة في مجال اهتماماتهم ، وتخصيص المنح الدراسية

اللازمة في هذا المجال.

د - توثيق عرى التعاون بين كافة الجامعات والمؤسسات العلمية، التي تقوم بالبحث العلمي في مجال الاقتصاد الاسلامي.

هـ - نشر البحوث العلمية، واصدار الدوريات في موضوعات الاقتصاد الاسلامي.

و - العمل على انشاء كراسي تدريس الاقتصاد الاسلامي، وتوفير المنح والمساعدات المالية لاغراض البحث العلمي في ذلك المجال وتمويل وتشجيع المحاضرات والزيارات والمؤتمرات والندوات الاقلمية، لخدمة ذلك الهدف.

٤ - استمرارية المؤتمر العالمي للاقتصاد الاسلامي، وأن تعقد دورة له كل سنتين، وأن يتولى عقد ندوات علمية تخدم موضوعات الاقتصاد الاسلامي.

ويقترح المؤتمر أن يكون موضوع دورة المؤتمر القادمة ان شاء الله هو: «**التنمية في ضوء معطيات الاقتصاد الاسلامي**»

كما يرى ضرورة انعقاد الندوة الأولى خلال مدة أقصاها تسعة أشهر لبحث موضوع «**السياسة النقدية الاسلامية ومؤسساتها**».

٥ - انشاء أمانة عامة دائمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد الاسلامي يكون مقرها جامعة الملك عبد العزيز باشراف رئيس المؤتمر أو من ينيبه.

وتقوم هذه الأمانة منذ الآن حتى انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر بالإعداد لهذه الدورة، والتخطيط للندوات المقترحة، ومتابعة أعمال المؤتمر، وتحضير مشروع النظام الأساسي له وللأمانة العامة الدائمة، وعرض ذلك على الدورة القادمة ان شاء الله.

٦ - يوصي المؤتمر دول العالم الاسلامي كافة أن تستكمل أعمالها التشريعية حتى تصير القوانين والنظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مبينة على أساس مبادىء الإسلام وقيمه وشريعته.

ويرى المؤتمر أن التأمين التجاري الذي تمارسه شركات التأمين التجارية في هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن، لأنه لم

تتوافر فيه الشروط الشرعية التي تقتضي حله.

ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوي الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغرر يحقق التعاون المنشود بالطريقة الشرعية بدلاً من التامين التجاري.

٧ - يوصي المؤتمر أن تتبنى جامعة الملك عبد العزيز وجامعات العالم الاسلامي برنامجا دراسيا مركزا في الشريعة الاسلامية على مستوى الدراسات العليا لمدة عام واحد، استجابة لحاجة المثقفين المسلمين ثقافة عصرية عالية، من اساتذة الجامعات والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، استكمالا لأدواتهم في البحث والمعرفة في العلوم الاسلامية المختلفة لتعينهم على اعادة صياغة العلوم الاجتماعية - بما فيها علم الاقتصاد - صياغة تنسجم مع الرؤية الاسلامية.

٨ - يوصي المؤتمر أن تقوم الامانة العامة بدراسة تقارير اللجان ومقترحاتها لتنسيقها وصياغتها بصورة نهائية، ونشرها ضمن أعمال المؤتمر.

٩ - يوصي المؤتمر أن يرفع معالي الرئيس الى حضرة صاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز خالص الشكر لما أسبغوه على هذا المؤتمر من بالغ الرعاية والتشجيع، وعظيم التقدير لما تناله الأمة والدعوة الاسلامية من جهودهم المخلصة، ودعمهم الكريم.

ويرفع المؤتمر الى صاحب السمو الملكي الامير فواز بن عبد العزيز أمير مكة المكرمة خالص شكره وعميق امتنانه.

كما يرفع المؤتمر وافر الشكر والعرفان الى معالي وزير التعليم العالي ورئيس الند وة العالمية للشباب الاسلامي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ لما لقيه المؤتمر من عظيم عونه وكرم وفادته.

ويبدي المؤتمر شكره للشعب السعودي المسلم على حسن ضيافته وترحيبه الحار، كما يعبر عن شكره وتقديره للجهد الهائل الذي بذلته جامعة الملك عبد العزيز ومديرها بالنيابة، وأعضاء اللجنة العليا، وأعضاء اللجنة التنفيذية، ولجان المؤتمر المختلفة، وكلية الاقتصاد والادارة وكلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز، وأعضاء هيئة التدريس.